"الأمناء" تنشر دراسة فيها مقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب (٦)

ما الهدف من بناء وتأسيس المعهد السمكي؟

عاطف: كانت لغة السلاح هي لغة تخاطب شعب الجنوب مع المستعمر البريطاني على وزارة الثروة السمكية إثارة موضوع استعادة نشاط المعهد السمكي

الأمناء قسم التقارير:

تواصل «الأمناء» نشر سلسلة من الحلقات دراسة لمقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب العربي، والتي أعدها وكيل الثروة السمكية سابقا، متقاعد حاليا، المهندس علي عبده ناجي أحمد، والذي عمل في ذلك القطاع لأكثر من (38) عامًا، كما أنه خريج ماجستير وبكلاريوس في مجالي ترميم السفن وتكنلوجيا إنتاج السفن من المملكة المتحدة بريطانيا وروسيا الاتحادية حاليا والاتحاد السوفيتي سابقا.

وبعد أن تحدثنا في (الحلقة الخامسة) عن أهمية إعادة هيكلة وتنظيم ديوان وزارة الثروة السمكية، وأهمية الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والموارد البحرية، نتحدث اليوم في (الحلقة السادسة) عن مواضيع أخرى.

خامسا: المعهد السمكي لتأهيل وتدريب الكوادر والقوى العاملة

إن الهدف الرئيسي من بناء وتأسيس المعهد السمكي لتأهيل وتدريب الكوادر والقوى العاملة في عام 1970م وذلك لرفد ومد القطاع السمكي بالكوادر الفنية والمهنية المتوسطة والمؤهلة علميا وعمليا، من خلال العمل التطبيقي لشتى المجالات والتخصصات، بحيث يتم تخرج الكوادر الفنية في هذا السياق بعد دراسة الدبلوم الفني والمهني لمدة خمس سنوات دراسية ناهيكم عن أن المعهد السمكي أيضا يتميز ويحتوي على البرامج التدريبية لدورات تأهيلية للصيادين والعاملين في مجالات وتخصصات عدة نظرا لحاجتها الماسة للقطاع السمكي خلافا إلى المجالات والتخصصات الأساسية للكوادر الفنية ومن أهمها يكمن في: الملاحة البحرية، الهندسة البحرية والميكانيكا، ترميم السفن، الهندسة الكهربائية، هندسة التثليج والتكييف، الاصطياد البحري التقليدي والتجاري (الصناعي) والصناعات الغذائية السمكية وغيرها...

كما يقوم المعهد السمكي بالعديد من الدورات التخصصية التأهيلية لرفع الكفاءات للفنيين والعاملين والصيادين المنطويين تحت إطار القطاع السمكي أو التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية.

وعليه من هذا المنحى والأهمية البالغة لهذا المعهد السمكي في رفد القطاع السمكي بجميع احتياجاته ومتطلباته من الكوادر الفنية المختلفة فإن الأمر في غاية الدقة والموضوعية والحاجة الماسة للقطاع السمكي للكوادر في الفترة الحالية، فبالتالي فإن المطالبة بعودة المعهد السمكي الحيوي والهام للقطاع السمكي إلى سابق عهده وتحت مسؤولية القطاع مباشرة نظرا لكون القطاع أصبح يفتقر إلى العديد من التخصصات والمجالات المتجددة وبالذات التخصصات والمجالات البحرية والاصطياد في المقدمة وذلك نظرا للعديد من الأسباب والعوامل والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أن الكوادر المؤهلة علميا ولها ذراع طويل في العمل وتتمتع بخبرة عملية كبيرة في شتى المجالات والتخصصات في مجال الثروة السمكية وعلى وجه الخصوص في الملاحة البحرية وعمليات الاصطياد وغيرها، حيث أن هذه الكوادر قد عملت ولها ذراع طويل بالعمل على الأسطول الوطني العام أو غيره وبالتالي أضحت هذه الكوادر والعمالة البحرية في حكم المتقاعدين حاليا أو أنهم في أحد الأجلين وينطبق عليهم النظام التقاعدي ولهذا أصبح القطاع السمكي يفتقر لهذه التخصصات والكوادر البحرية.

النقص والضعف الشديد في الكوادر ونوعية التخصصات وبالذات الكوادر المتخصصة هندسيا كالمهندسين المؤهلين علميا وتأهيلا عاليا والفنيين والمهنيين ذو المؤهلات المتوسطة، والذين فعليا يفتقر لهما القطاع السمكي والهيئات العامة حاليا فإن تزويد القطاع بهذه الشريحة من الكوادر الهندسية والفنية والمهنية سوف يساعد وإلى حد كبير القطاع برمته من إدارة وتشغيل أنشطته العامة وفي مختلف الأصعدة.

عدم وجود الرفد والتطعيم المستمر والدائم للقطاع بالكوادر المؤهلة علميا وذات خبرة واسعة في كافة المجالات والتخصصات برا وبحرا وذلك لعدم وجود المعهد السمكي الرافد الحقيقي للقطاع برمته ناهيكم إلى عدم وجود رفد ودعم قوي من الكوادر ذات المؤهلات العالية الخارجية نظرا للتوقف الكامل في إرسال القطاع للطلبة للدراسة خارجيا.

وفي هذا السياق نود التنويه هنا بأنه قد وصل إلى مسامعنا بأن قيادة الوزارة السابقة وقبل الحرب الظالمة القائمة حاليا قد طرحت حاجتها الشديدة بعودة المعهد السمكي إلى أحضان القطاع السمكي كما كان سابقا نظرا للشحة والنقص الحاد والواضح والجلي في الكادر الفني في مختلف المجالات والتخصصات حتى يكون المعهد كسابق عهده معهدا متخصصا ورافدا قويا للقطاع السمكي والهيئات العامة والمرافق الأخرى في القطاع.

وعليه ومن أجل الوصول إلى الغاية الهامة فلا بد من قيادة الوزارة الحالية إثارة موضوع استعادة نشاط المعهد السمكي كما كان سابقا في نطاق القطاع السمكي نظرا للحاجة الماسة والملحة للمعهد السمكي في مد القطاع بالكادر الفني الماهر والمؤهل حتى يتسنى للقطاع السمكي برمته من إدارة وتشغيل كافة الأنشطة العامة بكل نجاح.

سادسا: أهمية الإحصاء السمكي لدى القطاع السمكي

لا غرو أن الإحصاء السمكي له أهميته البالغة لدى القطاع السمكي وذلك من حيث ضرورة توفر كافة البيانات والمعلومات السمكية أو غيرها والتي على ضوئها يتم بناء الخطط والبرامج والمشاريع التنموية والاقتصادية السمكية حيث أن لا توجد خطة أو مشاريع تنموية بدون معلومات إحصائية ولذلك فأن الإحصاء السمكي بشكل عام غاية في الأهمية لكونه يعتبر المرآة الحقيقية التي نستطيع من خلالها أن نكتشف الدور الفاعل لعملية البناء الاقتصادي والتنموي وعلاقتهما بالنشاط السمكي عامة من ناحية ومن ناحية أخرى فأن محتوياتها وحجمها يمكن تحديده بواسطة النمو الاقتصادي للدولة وتطور النظام الإحصائي بها.

وفي هذا الجانب والأهمية البالغة التي يحتلها الإحصاء السمكي في النشاط العام السمكي، ومن هذا المنطلق ولكي نعطي خلفية وصورة حقيقية بمؤشرات وبيانات ومعلومات إحصائية فعلية من واقع التقرير الإحصائي السمكي لعام 1998م والذي يتطرق إلى كميات المنتجات السمكية للجهات المعنية التي تقوم بإنزال منتجاتها السمكية في مركز الإنزال وساحات الحراج في منطقة الدوكيارد / المعلا حيث يتضح لنا جليا كميات الإنتاج السمكي والمبيعات الداخلية والخارجية (الصادرات) لتكون بمثابة مؤشرات فعلية وحقيقية نهتدي وتهتدي بها قيادتي الوزارة والهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن عند الشروع في التفكير في مقترح الدخول في أعمال تجارية مشتركة مع الغير ومن أهمها: جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية.